مفهوم التفرد في رواية الحديث عند الإمامية ـ دراسة تطبيقية

م.د. سوسن جمال جواد

كلية الإمام الكاظم (عليه السلام)/أقسام البصرة

Lecbasra14@alkadhum.col.edu.iq

الملخص:

من المصطلحات الحديثية التي لم تأخذ حيزاً واسعاً في مجال رواية الحديث هو مصطلح التفرد إذ تطرق البحث الموسوم بـ (مفهوم التفرد في رواية الحديث ـ دراسة تطبيقية)، معنى التفرد في اللغة والاصطلاح وبيان اهمية معرفة الافراد في علوم الحديث، وبيان اسباب نشوء التفرد والعلاقة بين التفرد و أنواع علوم الحديث كالغريب والشاذ وزيادة الثقة، وايضاً أهم التطبيقات الحديثية في كتب الشيعة الامامية، واهم ما توصل إليه البحث من نتائج.

الكلمات المفتاحية: (التفرد ، الرواية ، الحديث ، مصطلح ، اسباب ، أمثلة تطبيقية).

The concept of singularity in the novel - an applied study

Dr. Sawsan Jamal Jawad

Imam-kadhum-colege-bassra

Abstract:

One of the hadith terms that did not take up a wide space in the field of hadith narration is the term singularity, as the research tagged with (the concept of singularity in the novel - an applied study) touched on the meaning of singularity in language and terminology, and a statement of the importance of knowing individuals in the sciences of hadith, and a statement of the reasons for the emergence of uniqueness and the relationship between uniqueness and types Hadith sciences, such as the strange, abnormal, and increasing confidence, as well as the most important hadith applications in the books of the Imami Shiites, and the most important findings of the research.

Keywords: (uniqueness, novel, hadith, term, reasons, applied examples).

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين نحمده حمدا كثيرا على نعمه وآلائه، والصلاة والسلام على خاتم الرسل محمد (ﷺ) رسول الامة ومنقذ المسلمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين مصابيح النجاة وناصرين الدين صلاة دائمة لا تنقطع الى يوم الدين .

اما بعد ...

مما لا شك فيه عند المسلمين هو أن سنة المعصوم الشريفة، وحي سماوي من الباري سبحانه وتعالى عن طريق رسوله الامين ﷺ، وكما قال تعالى:{ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى}(النجم : ٣- ٤)، وهي أعظم أدلة التشريع بعد القرآن الكريم، فهي اما مؤيدة ومؤكدة لما جاء في ذلك الكتاب الذي لا ريب فيه من اوامر الباري ونواهيه، واما تبيان لما يحتاج إليه المتلقي من بيان، او إنها تأتي لتأسيس حكم لم يرد في القرآن العظيم، ولقد امرنا الشارع المقدس باتباع سنة المعصوم لقوله تعالى:{ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ }(الحشر: ٧)، لذلك اجتهد المحققين من المحدثين في معرفة الصحيح من السقيم في الاخبار وهذا ديدن العلماء في معرفة الاسس المعتمدة عند أهل هذا الفن في التمييز بين ما هو داخل في السنة المشرفة وما هو ليس منها.

وما بحث التفرد هذا إلا محاولة في تسليط الضوء على هذا المصطلح من بين العديد من مصطلحات علم الدراية والتعريف به ومدى مقبوليته عند العلماء واستخراج بعض التطبيقات الحديثية من كتب الحديث للشيعة الامامية.

فموضوع التفرد في رواية الحديث من المسائل الحديثية المهمة والغامضة ؛ لأنها تقف عند موضوعات لها الأثر البالغ والدور المهم والفعال في القاء الضوء وبيان ما يقدح في الرواية من أمر خفي قد يسهم في إعلال الرواية.

والتفرد له صور مختلفة وأحكام متضاربة، ومن اتخذه ضابطة كلية يطبق عليها الآحاديث التي يتفرد بها الثقة او الضعيف دون التفريق بين تلك الصور والحالات المختلفة قد لايقف على الصواب ؛ لأنه ينبغي فهم التفرد بحسب ما ذهب إليه أهل الصنعة من تفاصيل ، لأن تفاصيله قد اهملت من قبل الكثير ممن كتب في مصطلح الحديث حين اطلقوا قبول ما تفرد فيه الراوي الثقة ورد ما ينفرد به الراوي الضعيف .

وقد ارتكز البحث على عدة محاور، منها:

المحور الأول: تناول مفهوم التفرد في اللغة واصطلاح المحدثين، وبيان اهمية معرفة الافراد بالرواية في علوم الحديث.

المحور الثاني: خُصص لبيان أهمية التفرد واسباب نشوءه، واهم ما ينتج حال التفرد من مصطلحات ذات العلاقة بعلوم الحديث، كالحديث الغريب والحديث الشاذ وكذلك زيادة الثقة.

المحور الثالث: خُصص لأهم التطبيقات الحديثية في كتب الشيعة الامامية .

وأما الخاتمة فقد ذكرت بها اهم النتائج التي توصل البحث إليها .

وأخيراً أسأل الله تعالى أن يوفقني لما يحب ويرضى ويجعل هذا البحث البسيط في ميزان الحسنات لخدمة سنة المعصوم عليه السلام.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

المحور الأول:

مفهوم التفرد وأهمية معرفته:

أولاً ـ معنى التفرد في اللغة والاصطلاح:

التفرد في اللغة أصله من الفعل الثلاثي المزيد بحرفين (تفرد)، فيقال: (فَرَدَ بالأمر والرأي: بمعنى انفرد، وفَرَدَ الرجل أي بمعنى كان وحده منفرداً لا ثاني معه، وانفَرَدَ برأيه، أي استبد فيه، وقد أشار

صاحب معجم مقاييس اللغة إلى ان تراكيب هذه المفردة بالأصل واشتقاقاتها كلها تشير إلى الوحدة حين قال: الفاء، والراء، والدال أصل صحيح يدل على الوحدة، ومن ذلك: الفرد بمعنى الوتر

أما اصطلاحاً: فقد عرفه ابن الصلاح بقوله: (الأفراد منقسمة إلى ما هو فرد مطلقاً وإلى ما هو فرد بالنسبة إلى جهة خاصة)([١]).

وعرفه حمزة المليباري، حين قال: ويراد بالتفرد هو أن يروي أحداً من الرواة حديثاً دون أن يشاركه فيه الآخرون([٢]).

وهذا التعريف أعم من سابقه، كون شامل لتفرد الثقة وغير الثقة، وعليه تدل معظم أقوال نقاد الحديث، وقد ورد في الكثير من تعبير المصطلحات مثل الحديث الغريب، أو الذي تفرد به الراوي، أو حديث لايعرف إلا من هذا الوجه، ونحوها من التعبيرات.

وعرفه الشهيد الثاني بقوله: (وهو قسمان: لأنه أما أن ينفرد فيه راويه عن جمع من الرواة وهو الانفراد مطلقاً وألحقه البعض بالحديث الشاذ، أو ينفرد به بالنسبة الى جهة ما: وهو النسبي كتفرد اهل مدينة معينة كالكوفة ومكة والبصرة، او تفرد واحدٍ من أهلها به)([٣]).

وعرفه السبحاني، حين قال: (هو الخبر الذي ينفرد بنقله اما راو واحد او نحلة واحدة أو أهل بلد خاص)([٤]).

ومن ذلك تظهر العلاقة بين المعنى عند علماء اللغة والمعنى الاصطلاحي عند المحدثين، إذ يجد المتتبع أنهما يدوران في حلقة التفرد عما يماثلها، فالتفرد ينتج من الراوي المتفرد والفرد اسم لما انفرد به الراوي، أي هي الرواية التي بينت صورة التفرد، والجمع أفراد، وما يقابل التفرد هو المتابعة بشتى صورها([٥]).

فالتفرد هو الحديث الذي تفرد به راويه والذي اتصف سنده بصفة الانفراد او الافراد، أي الحديث الذي نقله راوٍ واحد سواء كانت روايته في طبقة أم في جميع الطبقات.

ولكن وجد أكثر من واحد من النقاد صرح بأن تفرد الراوي لا يضر، وهذا واضح في قول مسلم: (هذا الحرف لا يرويه غير الزهري، وقال: وللزهري نحو من تسعين حديثاً يرويها عن النبي صلى الله عليه "وآله" وسلم لايشاركه فيها أحد بأسانيد جياد)([٦]).

ويرى الناقد الرجالي ابن حجر بأن التفرد هو عدم مشاركة الثقة الآخر، بقوله : (وكم من ثقة تفرد بما لم يشاركه فيه ثقة آخر، واذا كان الثقة حافظاً لم يضره الافراد)([٧]).

ولم يحدد الزيلعي التفرد بعدم مشاركة الثقة وإنما أطلق الأنفراد، بقوله: (وانفراد الراوي الثقة بالحديث لا يضره)[٨].

ومما ذكر اعلاه يتبين لنا بأن تفرد الراوي الثقة لا يضره في كل حال من الأحوال، ولكنه ينبه الناقد على أمرٍ ما، إذ كثرة الغرائب فإنها تضر الراوي في :

الحالة الاولى: ان تكون الرواية مع غرابتها منكرة من شيوخ ثقات.

والحالة الثانية: أن يكون الراوي مع كثرة غرائبه غير معروف بكثرة طلب الحديث[٩].

إن علم التفرد ليس بالعلم السهل، كونه يحتاج لطول باع وعلو الكعب في الحفظ ، وكثيراً ما يدعي الحافظ المعروف التفرد بحسب علمه ويطلع غيره على التابع[١٠]، ولا شك أن التفرد وحده لا يصلح أن يكون ضابطاً للرد على الرواية حتى في حال تفرد راوٍ ضعيف، إذ لا يحكم على جميع ما تفرد به بالرد مطلقاً، وذلك لأن نقاد الحديث يستخرجون من أنفراداته بما يعلمون به من قرائن ومرجحات تنم على عدم خطئه فيه وهو ما يسمى بعملية الانتقاء، وهذا يفهم من قول سفيان الثوري، حين قال: (اتقوا الكلبي، فقيل له: إنك تروي عنه، قال: إني أعلم صدقه من كذبه)[١١].

ومثلما أن تفرد الراوي الضعيف لا يرد اطلاقاً، فكذلك تفرد الراوي الثقة لا يقبل مطلقاً كما مر في أقوال ابن رجب، وعليه فإن القبول والرد متوقفان على ما يفهم من قرائن، ومرجحات تدل على المطلوب ، فاذا سمعت أهل الحديث يقولون: هذا الحديث غريب او فيه فائدة فاعلم أنه خطأ او دخل

فيه حديث آخر، او ورد خطأ من المحدث او حديث ليس له إسناد معين (وان كان قد رواه شعبة أوسفيان فإذا سمعتهم يقولون: هذا الحديث لا شيء فاعلم أن الحديث صحيح)[١٢] .

ثانياً ـ أهمية معرفة التفرد:

ان لب علوم الحديث وثمرتها هو ما به يتميز الحديث الصحيح من الضعيفه، وبذلك تعرف درجته من حيث القبول والرد، ولما كان المراد من معرفة محل التعليل للرواية بالتفرد، فلابد من الاشارة للجهات التي يتطرق منها الضعيف وتعل به الرواية .

ومن هذه الجهات، هو[١٣]:

الجهة الاولى: عدم اتصال سند الرواية، وذلك حين يكون هناك انقطاع أواعضال أوارسال وغيرها من صور الإنقطاع في سند الرواية، وقد يكون هناك اقتران مع عدم الاتصال لصيغ الاداء والتحمل ما من شأنه أن يوهم الاتصال في السند، سواء كان ذلك عمداً من الراوي او من غير عمد ليكون مفهوم التدليس والارسال الخفي عند ذلك.

الجهة الثانية: أحوال الراوي من حيث الوثاقة، كأن يكون الراوي كذاباً متهماً، ومن جهة ضبط كأن يكون الراوي مختلاً، أو محلطاً، أو قد يطرأ عليه أمراً في الراوية ونحوها، واما من حيث الجهالة بحيث لا تعرف عن ذاته أو وصفه.

الجهة الثالثة: حال تكون الرواية غير محفوظة أما بلحاظ السند، أوالمتن، ومحفوظ من جهة اخرى، وبحسب ما تقتضيه حالة الرواية التي وقعت غير محفوظة فتكون أما من الشاذة، أو من الروايات المعلولة.

وعبارة عدم حفظ الرواية يبينها النقاد بعبارات مختلفة كأن تكون باطلة، أو منكرة ، وغير محفوظ يمكن أن تكون نتيجة خطأ، أو وهم، أو لا اصل لها، بل زاد النقاد في ذلك ولربما قالوا: موضوعة من غير

ان يكون المراد كذب الراوي[١٤].

ويرى علماء الحديث ان معرفة علل الحديث لا تكون إلا بالممارسة، إذ قال ابن ابي حاتم الرازي بخصوص ذلك: (قال عبد الرحمن بن مهدي : معرفة علل الحديث إلهام)[١٥]، وقال أيضاً: (سمعت ابي يقول : معرفة علل الحديث كمثل فص ثمنه مائة دينار، وآخر مثله على لونه ثمنه عشرة دراهم)[١٦].

ولا شك من ان معرفة نقاد الحديث للمحفوظ الثابت من الروايات الصادرة عن المعصوم (عليه السلام)، وما سواها من الروايات غير المحفوظة هو من أهم الاسس التي يبتني عليها القول في عدد كبير من الرواة، وذلك وفقاً لما يأتي:

١ ـ اذا كثر وهم الراوي كثرة تمنع الثقة بحفظه، استحق آنذاك إطلاق صفة التضعيف او ترك روايته.

٢ ـ إذا كانت نسبة الوهم في روايته للحديث لا تؤدي إلى ضعفه، فإنها تؤثر في الحكم وتنزل من رتبته الى: رتبة الصدوق، أو صدوق يخطأ، أو ثقة يخطأ، او يخطأ في حديثه، وغير ذلك .

٣ ـ إن معرفة الأوهام والأخطاء في حديث الثقة أساس في التفاضل بين الرواة، أما مطلقاً او في حديث شيخ بذاته، كما في اصحاب الزهري ؛ وأصحاب نافع ؛ وأصحاب قتادة، وامثالهم، فإن القسم الكبير من كلام النقاد بحق الرواة يرجع الى هذه الأسباب التي يتفرد بها الرواة، أي الى معرفة افراد الرواة لان التفرد هو ميدان غير المحفوظ من الروايات من غيرها.

ثالثاً: اسباب نشوء التفرد:

لم يكن التفرد مصطلحاً مستقلاً بذاته من دون علل أو أسباب نتج عنها، وقد تعددت تلك الأسباب بلحاظ المسبب، ومن هذه الأسباب[١٧]:

أولاً: تفرد الصحابي: ويقصد به تفرد المصاحب للنبي الأكرم (ﷺ) من دون غيره بحديث لم يروه غيره، كحديث: (إنما الأعمال بالنيات)، المروي عن أبي بكر.

ثانياً: عدم شهرة الرواية عن الراوي، أي أن يكون المروي مستوراً ليس بمشهور بهذه الرواية، فيتفرد بعض الرواة برواية بعض الأحاديث عن ذلك الراوي، أو ينفرد بعضهم بالرواية عنه مطلقاً، فلا يروي أحد من الرواة عن هذا الراوي سواه.

ثالثاً: الوهم والخطأ وغالباً ما ينشأ ذلك في كثير من الأحيان بسبب قلة ضبط الراوي، إذ ينفرد الراوي برواية غير معروفة عند المحدث، بل يخالف ما رواه الثقات، ولما كان هو المشهور عندهم، آنذاك يكون منشأ هذا التفرد هو خطأ الراوي، نتيجة الوهم والتباس الأمر عليه.

رابعاً: رواية الراوي بالمعنى، إذ اختلف العلماء في جواز النقل بالمعنى من عدمه، ووالرواية بالمعنى لها أسباب منها: تعدد مجالس المعصوم عليه السلام، وايضاً طول حديث المعصوم عليه السلام الذي يعسر على الراوي حفظ الحديث بالفاظه كما هي ، وكذلك تقطيع الأحاديث، فهذه الاسباب وغيرها تُلجئ الراوي إلى انتقاء الألفاظ التي تؤدي معنى الحديث، مما ينتج عن ذلك تفرد هذا الراوي او ذاك بالرواية من دون التنصيص على انها نقلت بالمعنى .

خامساً: الكذب والوضع وهو من الآفات الخطيرة التي يمكن ان تعتري الرواية، فيضع الراوي حديثاً أو يفتري رواية فينفرد الراوي بهذه الرواية موهماً صحتها، وان لها اصلاً .

رابعاً: أقسام التفرد:

اتفق النقاد والمحققين في الحديث الشريف بأن الحديث الفرد او التفرد في الحديث ينقسم إلى قسمين، هما:

القسم الاول: هو الفرد المطلق.

والقسم الثاني: هو الفرد النسبي.

وفيما يأتي بيان هذين القسمين، بحسب تعريفات علماء الحديث المختصين لهما:

١. الفرد المطلق: وهو ما يرويه راويه منفرداً عن جميع الرواة ولم ينقله غيره من المعاصرين له[١٨]، وحكم هذا القسم من التفرد إن كان راويه ثقة يكون الحديث من نوع المقبول، وإن خالف الراوي من هو أضبط وأوثق منه فهو من نوع الشاذ.
٢. الفرد النسبي: وهو الأفراد الذي يكون بالنسبة إلى جهة ما[١٩]، وهذا القسم اختلفوا في مصداقه عند الإمامية واخواننا أهل السنة، وكالآتي:

آراء الشيعة الإمامية:

أ. أن ينفرد بنقله راوٍ واحد ، ومثلوا له ما تفرد بنقله احمد بن هلال العبرتائي، ومثله ما تفرد بنقله الحسن بن الحسين اللؤلؤي، إذ ذهب المشهور ممن وثقهم إلى عدم الإلتفات إلى ما تفردوا به[٢٠].
ب. ما تفرد بنقله أصحاب نحلة أو فرقة واحدة، فيكون من مختصاتهم، وهناك الكثير من الروايات بهذا السند مثل: أحمد بن الحسن بن فضال عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار الساباطي، فهؤلاء كلهم من الفطحية تفردوا بهذا السند إذ لم يروه غيرهم.
ت. ما تفرد بروايته أهل بلد خاص كمكة والبصرة والكوفة ، فيقال في ذلك رواية المكيين والبصريين والكوفيين[٢١] .

آراء أخواننا أهل السنة:

أ. ما قيد ببلد معين، كقولهم تفرد به أهل الكوفة، أو أهل مكة، أو الشام، أو البصرة، أو خرسان، وهذا هو نفسه النوع الثالث الذي قال به الإمامية، ومثلوا له بما رواه " أبو داود حدثنا أبو الوليد الطيالسي حدثنا همام عن قتادة عن أبي نظرة عن أبي سعيد قال: .....)[٢٢].
ب. ما قيد بإمام أو حافظ أو نحوه، كقولهم تفرد بهذا الحديث فلان عن فلان، أو لم يروى حديث كذا عن فلان إلا عن فلان، وهو ذات المطلق الذي تفرد بروايته واحد.

وقد مثلوا له بما رواه أصحاب كتب السنن الحديثية الأربعة من سند سفيان بن عيينة ، عن وائل بن داود ، عن ابنه بكر، عن الزهري، عن أنس، عن النبي (ﷺ)[٢٣].

ت. ما انفرد به أهل بلد معين، عن أهل بلد آخر، والمراد هو تفرد احد رواتهم، فيقال: تفرد به البصريون عن المدنيين، أو الخراسانيون عن المكيين[٢٤].
ث. ما تفرد بنقله الثقة، ومثلوا له بما تفرد به: ضمرة بن سعيد ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابي واقد الليثي ، ولم يرويه أحداً من الثقات سوى ضمرة، وقد رواه من غيره ابن لهيعة وهو ضعيف عند النقاد، إذ رواه عن خالد بن يزيد عن الزهري عن عروة عن عائشة.

المحور الثاني: مصطلحات ذات العلاقة بالتفرد:

قبل ذكر المصطلحات الحديثية التي لها علاقة بالتفرد لابد من الاشارة الى اقسام التفرد اذ لها الاثر في تصور تلك العلاقة وبيان الفرق بين تلك المصطلحات والتفرد، ومن خلال كلام العلماء والتسميات التي اطلقوها للتفرد، ان تقسيم التفرد يكون على نحوين:

الاول: تقسيمه على اساس القرائن المؤثرة في التسمية، أوفي قبول و رد الرواية، فمثلاً اذا وقع التفرد من راوٍ مُعتمد على حفظه، وقد عرف عند أهل الصنعة هذا القبول من دون ان يستغربون منه، أو يستنكرون عليه، فبمجرد التفرد وكان الحديث صحيحاً فرداً لا يقال عنه حديث غريباً، ولا شاذاً، ومن الأمثلة على ذلك هو العدد الكثير من انفراد الصحابة، والتابعين، وكبار الحفاظ.

وبهذا الخصوص قال بن المديني: (نظرنا فإذا يحيى بن سعيد، يروي عن سعيد بن المسيب شيئاً لم يروه احد، ونظرنا فإذا قتادة، يروي عن سعيد بن المسيب شيئاً لم يروه احد)[٢٥]، وكل واحد منهم إمام من أئمة الحديث لايمكن القول بأن روايتهم غريبة ؛ إلا لقرينة دالة على ذلك، كما في حديث يحيى بن سعيد، حين قال: (إنما الاعمال بالنيات)[٢٦].

فهذا النوع من الإفراد مجرد تفرد لا يستلزمه اسم ثاني ، اما اذا وجد الباحث معنى آخر للتفرد يحمله على الأستغراب، ولم يكن معروفاً عنده على النحو الذي جاء عليه فالحديث حينئذ عنده يكون من الغريب، وهذا الغريب قد يكون في الحقيقة امراً محتملاً تصح الرواية معه فيكون من الغيب الصحيح، وقد تكون النكارة مبعثه والتي قد تكون في سند الحديث، او تكون في متنه، فيكون الحديث ضعيف منكر، علماً. ان الحديث لا يطلق عليه الغريب بمجرد الإفرد، بل لابد من معنى حامل على الغرابة، فالحديث الغريب منه ماهو صحيح ومنه ما هو منكر، وإن كان غالباً عليه النكارة والكثير من رواة الحديث، إنما يضعفون او يتركون نتيجة كثرة الروايات الغريبة والمنكرة في أقوالهم .

ومما سبق نخلص الى ان التفرد بلحاظ القرائن المحيطة ينقسم إلى ثلاث اقسام، هي:

أ- التفرد المجرد، وهو ما فرغ من امر الاستغراب او النكارة، وعليه فهو التفرد الذي يكون صحيحاً، ولعل هذا النوع من الافراد المعروفة في كتب الصحاح.

ب- تفرد غريب، وهو الذي يحتمل أن يكون من الصحيح.

ت- تفرد غريب منكر، ويكون المنكر أما من الشاذ او من المعلول، أي أن كل منكر من الغريب وليس العكس، فكل غريباً منكراً بل قد يكون من الغريب الصحيح، وعليه فكل غريباً فرد ضرورة، وليس كل فرد غريب فهناك من الافراد ما هو صحيح وليس بغريب(٢٧).

الثاني: تقسيمه بلحاظ وقوعه من قبل الرواة:

لا يكون التفرد الصادر من الراوي إلّا من خلال حالات ثلاثة، هي:

١ ـ ان ينفرد اما من حيث السند او متن، وقد يشاركه غيره من الرواة في هذا التفرد على غير ما الذي جاء به، وذلك من خلال مشاركه غيره من الرواة في اصل الحديث، ثم يتفرد بالمتن او السند ولم يذكر غير ذلك من الرواة.

٢ ـ ان يكون معروف المتن من جهات، وقد تفرد به راوٍ من وجهة لا تعرف إلا عند هذا الراوي، ولم يشاركه أحد من جهة من الاسناد.

٣ ـ ان لا تعرف الرواية متناً، ولا سنداً، إلا عن طريق الراوي وهذا من الصحيح أيضاً، وهو صحيح غريب، ومنه ما هو غريب منكر الرواية.

مصطلحات الدراية التي منشأها التفرد:

ينتج عن التفرد في الحديث للراوي الواحد بعض مصطلحات الدراية، ومن هذه المصطلحات، هو:

اولاً: الحديث الغريب:

الغريب لغةً: الأصل (غَرُبَ) على وزن فعيل، وحين يتصف به كلام معين يقال: الكلام غريب اذا كان بعيداً عن الفهم، أو غامضاً(٢٨).

فالاصل في اطلاق الغريب على الحديث هو تشبيه الحديث للراوي المنفرد به برجل غريب عن القوم، أي أن هذا الحديث الذي لم يعرفه احداً من النقاد اشبه بالرجل الذي ينزل على القوم الذين لا يعرفون عنه شيء.

اما الغريب في اصطلاح المحدثين: فهو حديث قد تفرد به الراوي، فلم يشاركه احداً من الرواة فيه، وقد عرفه من المتقدمين من اهل الاصطلاح الخطيب البغدادي بذلك، حين قال، بأنه: (الحديث الذي ينفرد به بعض الرواة، بمعنى فيه لا يذكره غيره اما في اسناده او في متنه)[٢٩]، وقد حدد بعض اهل الفن كالنووي، وابن جماعة، وغيرهم، بما هو أخص من المفهوم السابق، حين قيدوا المتفرد بمن يجمع حديثه كالزهري، وقتادة[٣٠] .

وقد عرفه الشهيد الثاني، بقوله: (اما غريب اسناداً ومتناً معاً ؛ وهو ما تفرد برواية متنه واحد. او غريب اسناداً خاصة لا متناً....او غريب متناً لا اسناداً ....)[٣١].

وبذلك فهو عند الإمامية جزء من الفرد أو نوع من الأنواع الثلاثة عند، أي إنه أقرب الى المفرد المطلق، إذ يمكننا اطلاق العام على المفرد، واطلاق الخاص على الغريب، كون الثاني (الغريب) وجهاً من أوجه الأول[٣٢].

وعليه يمكننا القول بأن بين التفرد والحديث الغريب رابطاً مشتركاً في المفهوم، مما سوغ هذا الاشتراك لبعض العلماء بأن يحكموا بترادف المنفرد مع الغريب، إذ ذهب بعض أهل الفن إلى القول بأن ما تفرد به فلان أو اغرب به فلان تارة أخرى ، فهم يقصدون بذلك مفهوماً واحداً[٣٣].

وقد اعتمد علماء أهل السنة في تعريف غريب الحديث على ما نقل عن ابن قيسراني، عن إمام الحديث ابن منده حين قال: (غريب الحديث كحديث الزهري وقتادة وأشباههما من الائمة ممن يجمع حديثهم اذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يسمى غريب، والتعريف هذا قد نقله ابن الصلاح)[٣٤].

إن تسمية الغريب بالتفرد وبالعكس عند أعلام المحدثين مشهوراً واضحاً، كما ان أئمة الحديث يطلقون الغريب على الفرد حتى عند غير المشهور ايضاً، وهو امر معروف عندهم لمن يتتبعه، ولعل

اول حديث سماه الترمذي بالغريب لم يكن من باب التفرد عمن يجمع حديثه، وفقا لما انفرد به: حماد بن سلمة عن ابي العشراء عن ابيه قال: قلت: يارسول الله اما تكون....الحديث، وقد قال في آخر كلامه: (ولا نعرف لأبي العشراء عن ابيه إلا هذا الحديث، وان كان هذا الحديث مشهوراً عند اهل العلم وانما اشتهر من حديث حماد بن سلمة لا نعرفه إلا من حديثه)[٣٥].

وعليه فإن المعتبر في الغريب كونه من التفرد، وذلك من خلال المتابعة، وهذا الشيء معروف من موقف أئمة الحديث في اطلاق الغرابة، فهم لايسمون ما يتفرد به الصحابي من رواية عن الرسول(ﷺ) بالحديث الغريب، ولا ما تفرد به سعيد بن المسيب وأضرابه ممن تبعوا الصحابة، كالزهري وأمثاله[٣٦]، فالمتحصل فإن الغريب في أقوال النقاد هو تفرد فيما يعده ناقد الحديث من المألوف وفقاً لنظائر له، فلربما قد يصح الحديث وان كان من الغريب، أو لربما يصل الحديث الى مستوى النكارة وهذا يكون في العموم الأغلب.

ثانياً : الحديث الشاذ:

الشاذ لغةً هو مفارقة الجمهور[٣٧]، أي ان التفراد عن جملة من المحدثين أن يأتي الحديث على وجهاً يه مخالفة، فلا يقال لمن تفرد بمعنى معين انه شاذ، ولا يقال للرجل حين ينفرد بخصال خير انه شاذ.

اما اصطلاحاً فيفهم من أقوال الحاكم النيسابوري، والخليلي، وكذلك ابي داود السجستاني ان الشاذ هو تفرد راوي واحد بالرواية المنكرة سنداً، ومتناً من غير ان يشارك الغيره في صدور الرواية وهذا واضح في قول الحاكم، حين قال: (وهو غير المعلول فإن المعلول ما يوقف على علته انه دخل حديث في حديث، او وهم فيه راوٍ فأرسله او ارسله واحد فوصله واهم فأما الشاذ من الروايات فإنه حديث ينفرد به ثقة من الثقات وليس للحديث اصل بمتابع لذلك الثقة)[٣٨]، فجعل النيسابوي صفة الشاذ من صفات الحديث المعلول، إذ ليس له اصل متابع، وفي تعريف الشاذ ورد ما يميزه من دليل، أي انه لا يتوقف على دليل موهم فيه كما في العلل ؛ لأن المتوهم في حديث معلول قد أتقن من طريق الغير صواب روايته التي توهم فيها، وعلم من ذلك انه اراد رواية ما روى غيره من الرواية فصرفها

عن وجهها الصحيح متوهماً، اما الحديث الشاذ ليس له متابع بينما المعلول له من الاصول ما يُرجع إليها لمعرفة الصواب من الوهم في الرواية.

وتعرف الأصول برواية المتابع على اصل الرواية ، فالشاذ عند الحاكم النسابوري مصطلح خاص متعلق بتفردات الراوي الثقة، فلم يجد المتتبع لأقواله في الشاذ تفرد اطلاقاً.

وهذا القول للخليلي فيه أمور منها: ما يتعلق بصفة الشذوذ، والأمر المتعلق بحكمه، ولعل الذي يهمنا في مقام البحث هو ما يتعلق بصفة الشاذ، إذ إنه يعتبر في الشاذ صفات، منها: التفرد في السند، أي ليس للرواية إلاّ إسناد فقط، وهذا يقارب قول النيسابوري(ليس له اصل بمتابع)، والمعلول له أكثرمن سند يمكننا من معرفة العلة ونوعها.

كذلك الاشتمال على النكارة المأخوذة من قول النيسابوري أيضاً،حين قال: (شذَّ بذلك شيخ) فليس من الصحيح أن يحتمل من كلامه على أنه يعني به التفرد، إذ ليس في أقوال اللغوين، ولا في أقوال أهل الحديث من قبله ولا ممن عاصره اطلاق لفظ الشذوذ على التفرد، ومن تعريفه أيضاً نجد أنما ينبغي الاحتراز عن الشذوذ ليكون حديثاً صحيحاً ومحتجاً فيه.

وقال ابن حجر : (وزيادة راويهما ـ يعني الصحيح والحسن ـ مقبولة ما لم تقع منافية لمن هو اوثق فإن خولف بأرجح فالراجح المحفوظ ومقابله الشاذ ومع الضعف فالراجح المعروف ومقابله المنكر)[٣٩] .

والمتتبع لقول العسقلاني المتقدم يلاحظ أمور، منها:

١. هناك ترادف بين المخالفة والمنافاة، والحقيقة هو أن المخالفة أعم من المنافات، إذ كل منافاة مخالفة وليس العكس.
٢. شذوذ الرواية هو المخالفة من قبل الراوي الثقة لمن هو أوثق منه .
٣. الرواية المنكرة إنما هي مخالفة الضعيف لثقة أو لمجموعة ثقات.

يتضح من كلام اهل العلم بمصطلح الحديث معروفتهم بذم شذوذ الراوي، وكذلك الشاذ من الرواية، وهذا قول ابن رجب فيما يتعلق بذلك: (ومن جملة الغرائب المنكرة الاحاديث الشاذة المطروحة وهي نوعان: ما هو شاذ الاسناد...)[٤٠].

ومن الشواهد التي احال عليها ابن رجب فيما يتعلق بالشذوذ في السند ما ورد عن الترمذي، حين قال: (حدثنا ابو كريب وابو هشام الرفاعي وابو السائب الحسين بن الاسود قالو : حدثنا ابو اسامة عن بريد بن عبد الله بن ابي بردة عن جده ابي بردة عن ابي موسى عن النبي(صلى الله عليه (وآله) وسلم) قال:...الحديث. قال الترمذي: هذا حديث غريب من هذا الوجه من قبل اسناده وقد روي من غير وجه عن النبي (ص) وانما يستغرب من حديث ابي موسى)[٤١].

ثالثاً : زيادة الثقة

ترد في بعض الأحيان زيادات من الرواة الثقات على الرواية، ويبدو ان منشأ ذلك بحسب ما يذهب إليه النقاد هو مزج الأبفاظ الفقهية مع الرواية المتعلقة بنس الموضوع الفقهي، وهذا واضح في قول الحاكم بأن التفرد يعتبر من العلوم والآليات التي يمكن من خلاله كشف ومعرفة زيادات الألفاظ الفقهية في روايات ينفرد بها الراوي الواحد بالزيادة[٤٢].

وما يقرب من هذا القول، قال ابن كثير: (اذا انفرد الراوي بزيادة الحديث عن بقية الرواة عن شيخ لهم وهذا الذي يعبر عنه بـ " زيادة الثقة")[٤٣] .

وكذلك يرى ابن رجب، بقوله: (اما مسألة زيادة الثقة فصورتها ان يروي جماعة حديثاً واحداً بإسناد واحد ومتن واحد فيزيد بعض الرواة فيه زيادة لم يذكرها بقية الرواة)[٤٤].

ومن جملة هذه التعاريف يمكن القول بأن زيادة الثقة تفرد ينفرد به الراوي على أن يكون من الثقات التابعين ومن بعدهم من الرواة بزيادة لفظ في الحديث المروي بسند واحد ومتن من دون غيره من الرواة الذين نقلوا الحديث .

العلاقة بين التفرد وزيادة الثقة:

اذا تفرد الراوي الثقة بزيادة فقد دخل في إطار التفرد، وهذا لا يقبل من كل راوٍ ثقة، إلّا بقواعد وضعها علماء الحديث، منها:

١ـ ان يكون الراوي الثقة حافظاً قد شارك المأمونين في العموم الغالب من روايته.

٢ـ ان يكون من الخواص قد تفرد عنه بهذه الزيادة.

٣ـ إلا تكون هناك قرائن تشير على وهمه في هذه الرواية، اوفي هذه الزيادة.

فأئمة الحديث عند إنفرادهم لا يقابل ذلك الإنفراد بالقبول مطلقاً، وإنما يحاكم اللفظ أو الجملة المتفرد بها الى أسس وقواعد أهل الفن من المحدثين، اذ أن التفرد من أدوات كشف العلل، وهذا ما يعزز الدراسة والتحقيق بهذا المجال لمعرفة اسباب التفرد، هل هي من أخطأ الراوي أم من شيخه بسبب طول الملازمة له وكثرة التحمل والإداء عن ذلك الشيخ على خلاف غيره من المشايخ الذين لم يرد عنهم هكذا زيادة، هذا وغيره من الأسباب يمكن للباحث والمختص الإفادة منها واستنتاج بعض حيثيات وأحكام التفرد التي تدور في أذهان النقاد.

وما يقال بالشذوذ وبالتفرد ويحكم به من زيادات الرواة الثقات ينظر حين ذاك الى القرائن الداخلية والخارجية لهذه الزيادة ودرجة ضبط الراوي واتقانه، وملازمته لشيخه الذي تفرد عنه بهذه الزيادة.

المحور الثالث: التطبيقات الحديثية للتفرد عند الإمامية:

بعد بيان مفهوم التفرد، والعلاقة بينه وبين بعض المصطلحات في علم الحديث، لابد من التوقف على الأمثلة التطبيقة من كتب الإمامية وكيف تعامل العلماء مع مفهوم التفرد وأثر ذلك في بعض الأحكام، إذ أن التطبيقات تعمل على بيان وتوضيح الكلام العلمي الذي صيغ ضمن نطاق علمي بحثي والتوصل إلى مستخرجات هذا البحث النظرية بالتطبيق العملي الصريح والقائم بحد ذاته بالأمثلة من كتب ومظان الحديث عند الإمامية، وكما يأتي:

أ ـ وهن الأحاديث الواردة في مسألة ارث المسلم للكافر:

يقول الشيعة الامامية بأرث المسلم للكافر وقد أنفردت بذلك عن اقوال باقي فقهاء المذاهب، واتفق علماء الإمامية منذ الازمان القريبة من عهد المعصوم(عليه السلام)، بالقول بأن المسلم يرث الكافر وان لم يرث الكافر المسلم .

وقد ورد عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال: قال رسول الله (ﷺ) : (لا يتوارث اهل ملّتين)[٤٥]. .

وورد في الخبر عن الخليفة الثاني عمر بن الخطاب بأنه لم يور٠ث الاشعث بن قيس عن عمته اليهودية[٤٦].

وعليه يكون تفرد الراوي سبب بعدم قبول الرواية المخالفة لجمع من الروايات التي تقول بإرث المسلم للكافر.

ب ـ التفرد في وصية الوارث:

يقول الشريف المرتضى: (ومما ظنّ انفراد الامامية به: ما ذهبوا اليه من ان الوصية للوارث جائزة وليس للوارث ردها ، وقد وافقهم في هذا المذهب بعض الفقهاء وان كان الجمهور والغالب على خلافه والذي يدل على صحة ما ذهبنا اليه في ذلك: بعد الإجماع المتردد، قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة : الآية ١٨٠]، وهذا نص في موضع الخلاف . وأيضاً قوله تعالى: ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء : الآية ١١]، وهذا عام في الأقارب والأجانب فمن خص به الأجانب دون الأقارب فقد عدل عن الظاهر بغير دليل)[٤٧].

ويرى السيد المرتضى بأن الأخبار الواردة بهذا الشأن لا اعتبار لها، لأسباب لعل أولها هو التفرد، وجرد الراوي، كذلك كونها أخبار لا تفيد العلم بحسب مبناه، وهذا واضح، بقوله: (أما الأخبار

المروية في هذا الباب فلا اعتبار بها ؛ لأنها اذا سلمت من كل قدح وجرح وتضعيف كانت تقتضي الظن ولا تنتهي الى العلم اليقين ، ولا يجوز ان ينسخ بما يقتضي الظن كتاب الله تعالى الذي يوجب العلم واذا كنا لا نخصص كتاب الله تعالى بأخبار الآحاد فالأولى ان لا ننسخه بها)[٤٨].

من خلال ما تقدم يمكن القول بأن لمفهوم التفرد الواقعي وليس مما يظن أثر عند نقاد الحديث في قبول ورد الرواية باعتباره وسيلة من وسائل كشف وهن الحديث وضعفه، بل حتى نكارته على ضوء ما تحكم عليه القرائن المحيطة بالراوي والمروي، وهذا يتطلب دقة ملاحظة من الناقد والباحث على حدٍ سواء.

ج ـ العلاقة بين عقيدة الراوي والتفرد:

لاشك من أن لعقيدة الراوي أثر في قبول ورد روايته، وهذا بحد ذاته يعد سبباً مباشراً من أسباب رد الروايات للمخالفين بالعقيدة عند غير الإمامية، ولكن سعة الأفق وقبول رواية المخالف للإمامية على أن يكون ثقة في كتبهم يجعل من الأثر العقدي حال التفرد حرياً بالبحث والتنقيب، إذ أفرد الشيعة الإمامية في تقسيمهم للحديث بلحاظ ما يطرأ على الراوي من صفات قسماً خاصاً بالراوي المخالف في العقيدة وهو الحديث الموثق ومفهومه هو قبول رواية الراوي المخالف الثقة، وبهذا يكون موقف نقاد الحديث الإمامية من المخالف الثقة كموقفهم من العدل الإمامي حال التفرد.

إن المذكورين في سند الرواية المتقدمة كلهم من فطحية[٤٩]، وقد ذكر الشيخ الكشي وجوه الفطحية بقوله: (قال محمّد بن مسعود: عبد الله بن بكير وجماعة من الفطحية هم فقهاء أصحابنا، منهم ابن بكير، وابن فضّال ... وعدّ عدة من أجلّة العلماء)[٥٠].

والفطحية: وهم القائلون بإمامة الأئمة الإثني عشر عليهم السلام مع عبد الله الأفطح بن الإمام الصادق(عليه السلام) ويدخلونه بين أبيه وأخيه ، وسُموا بذلك لأنه قيل كان أفطح الرأس ، أي عريضة[٥١].

وحين يكون الرواة من الثقات غير الإمامية يسمى بحسب التقسيم الرباعي بالحديث الموثق ، وقد علق الفيض الكاشاني على هذه الرواية بقولة: (منها الموثق : سئل عن الرجل إذا اغتسل من جنابته

أو يوم الجمعة أو يوم عيد ، هل عليه الوضوء قبل ذلك أو بعده ؟ فقال : لا ليس عليه قبل ولا بعد ، قد أجزأه الغسل)[٥٢].

ويمكن القول بأن ما تفرد به غيرالإمامي رغم وثاقته وقبول مطلق روايته، إلا إنه حال التفرد وبمقابلة ماورد عن الثقة الإمامي يقدم الثقة الإمامي عليه وهذا ماعمل عليه متقدمي الإمامية.

هذه بعض الامثلة التطبيقية على سبيل المثال لا الحصر لمصطلح التفرد في مجال الرواية في كتب الحديث الشريف عن الإمامية.

الخاتمة:

وخاتمة المطاف نصل إلى نهاية البحث وما توصل إليه البحث من أهم النتائج التي تضمنها بحثه عن التفرد فالبحث خرج بنتيجة، مفادها هو:

ورد مصطلح التفرد في عبارات ومصطلحات أهل الفن من علماء الحديث، وان كان من عدم ظهور وبيان المصطلح كمصطلح مستقل عند علمائنا الإمامية وانما أُدرج ضمن اصطلاحات حديثية اخرى كالغريب والشاذ والمدلس وزيادة الثقة وغيرها من مصطلحات الحديث، في الوقت الذي يُعد التفرد مصطلحاً مستقلاً . كما أن هناك علاقة وثيقة بين بعض انواع الحديث وبين التفرد كالغريب الذي مبناه التفرد والذي ينفرد به الرواة سواء أكان غريب السند أم غريب المتن ، فتفرد الراوي برواية ما معناه أن هناك علاقة بين الحديث الغريب والحديث المفرد، وان هناك رابط مشترك بينهما هو مفهوم التفرد، وهذا ما سوغ لبعض العلماء بأن يحكموا بترادف الفرد والغريب، ولكن غلبة استعمال المحدثين لأحد الإصطلاحين هي سبب التغاير بينهما، وأن النسبة بينهما هي نسبة عموم وخصوص حيث أن الأنفراد في الحديث من العام والحديث الغريب من الخاص الذي هو احد مصاديق الحديث المفرد، وايضاً علاقته مع الشاذ الذي هو صورة من صور التفرد الواقعة في الحديث وهو ما رواه الواحد (الفرد) الثقة وكان مخالفاً لما رواه جماعة الثقات، وايضا علاقته بزيادة الثقة الذي يتفرد فيه الثقة بجزء من حديثه يزيده على رواية غيره ممن رووا الحديث نفسه .

وفي الختام يذهب البحث إلى ضرورة معرفة القروق الفنية بين المصطلحات الحديثية ودراسة تأثيرها فيما بين مفاهيم تلك المصطلحات؛ كي لايتداخل بعضها البعض في المفهوم والنتائج، وبخاصة عند الباحث والمتلقي المعاصر.

الهوامش:

(١) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، ص ١٢٨.

(٢) ينظر: الموازنة بين منهج المتقدمين والمتأخرين، ص١٥.

(٣) الشهيد الثاني، الرعاية في علم الدراية، ص١٠٣.

(٤) السبحاني، أصول الحديث وأحكامه، ص٦٢ .

(٥) المتابعة كانت تشتمل على المتابعة والشاهد كما بين السيوطي في التدريب، ج١/ ص ٣١٦، أما عند المتأخرين فإنهم يفرقون بين المتابعة والشاهد.

(٦) مسلم ، صحيح مسلم عقب الحديث المرقم ١٦٤٧.

(٧) ابن حجر، فتح الباري، ج٥، ص١١.

(٨) الزيلعي، نصب الراية ، ج٣ ، ٧٤w .

(٩) المعلمي، التنكيل،ج ١ ، ص١٠٤

(١٠) الزركشي، النكت، ج٢ ، ص١٩٨.

(١١) ينظر : الذهبي، ميزان الاعتدال ،ج ٣ ، ص٥٥٧.

(١٢) ينظر : البغدادي ، الكفاية ، ص١٤٢.

(١٣) ينظر: احمد شاكر ، تفرد الرواة بالحديث ، ص١٣٠.

(١٤) ينظر : ابن قدامة المقدسي ، المنتخب من العلل الخلال ، ص٨٦ ؛ وابن ابي حاتم، العلل ، ج١ ، ص٩.

(١٥) ينظر: ابن ابي حاتم ، العلل ، ج١، ص٩ .

(١٦) المصدر نفسه .

(١٧) السلامي ، محمد جواد، التفرد في رواية الحديث وأثره في تقييم الرواة، بحث منشور في جامعة الكوفة ـ مجلة كلية الآداب ، ٢٠١٨م.

(١٨) ينظر: ابن الصلاح ، مقدمة ابن الصلاح ، ص١٢٨؛ والسيوطي ، تدريب الراوي ، ج١ ،ص٢٩١؛ والشهيد الثاني ، شرح البداية ، ص٣٤.

(١٩) ينظر: المصدر نفسه.

(٢٠) ينظر: الطوسي ، التهذيب ، ج٩، ص٢٠٤.

(٢١) ينظر: الشهيد الثاني ، شرح البداية ، ص٣٤؛ و المامقاني ، مقباس الهداية ، ج١، ص٢١٨؛ وجعفر السبحاني، أصول الحديث ، ص٧٢.

(٢٢) ينظر: مسلم ، صحيح مسلم، كتاب الجنائز ، باب الصلاة على الجنازة في المسجد، ص٢٥٥.

(٢٣) ينظر: ابن حجر ، النكت، ج٢، ص٧٠٦.

(٢٤) ينظر: ابن الصلاح ، مقدمة ابن الصلاح ، ص١٢٩.

(٢٥) ابن المديني ، سؤالات محمد بن عثمان بن ابي شيبة: رقم ٧٦ .

(٢٦)ا لبخاري، صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي، باب بدء الوحي رقم ١.

(٢٧) ينظر: احمد شاكر ، تفرد رواة الحديث ، ص١٣٥.

(٢٨) ينظر: ابن منظور ، لسان العرب ، ج١ ، ص٦٤٠.

(٢٩)الخطيب البغدادي، الجامع لاخلاق الراوي ،ج٢ ، ص١٩٦

(٣٠) ينظر: النووي ، التقريب بشرح التدريب ، ج٢ ، ص٦٣٢؛ وابن جماعة ، المنهل الروي ، ص٥٥.

(٣١)الشهيد الثاني ، الرعاية في علم الدراية ، ص ١٠٧.

(٣٢) ينظر: حسين سامي ، مباني التأصيل الحديثي ، ص١٦٧.

(٣٣) السخاوي ، الغاية في شرح الهداية في علم الرواية ،ص ١٠٦.

(٣٤) مقدمة ابن الصلاح ، ص ٢٤٣.

(٣٥) ينظر: شرح علل الترمذي ، ج٢ ، ص٦٢١.

(٣٦) ينظر:: شرح علل الترمذي ، ج٢ ، ص٦٢١.

(٣٧) ابن منظور ، لسان العرب ، ج٣، ص٤٩٤، مادة (شذذ).

(٣٨) الحاكم ، معرفة علوم الحديث، ص١١٩ .

(٣٩)ابن حجر ، نخبة الفكر بشرح نزهة النظر ، ص٢٦.

(٤٠) شرح علل الترمذي ، ج٢، ص٦٢٤.

(٤١) العلل للترمذي في آخر الجامع ، ج٥ ، ص٧١٢.

(٤٢) ينظر: معرفة علوم الحديث ، ص١٣٠.

(٤٣)اختصار علوم الحديث بشرح الباعث الحثيث ، ص٦١.

(٤٤) شرح علل الترمذي ، ج٢ ، ص٦٣١.

(٤٥) ينظر: سنن ابي داود ، ج٣ ، ص١٢٥ ح ٢٩١١ ؛ وسنن ابن ماجة ، ج٢ ، ص٩١٢ ، ح ٢٧٣١.

(٤٦) ينظر: الموطأ ، ج٢ ، ص٥١٩ ، ح ١٢؛ وسنن البيهقي ، ج٦ ، ص٢١٨-٢١٩ ؛ والمتقي ، كنز العمال ، ج١١ ، ص٢٩و ٧٤، ح٣٠٤٩٤ و ٣٠٦٧٠ ؛ وسنن الدارمي ، ج٢ ، ص٣٦٩.

(٤٧) الانتصار ، ص٥٩٧-٥٩٨.

(٤٨) المصدر نفسه ، ص٥٩٨-٥٩٩.

(٤٩) ينظر: السبحاني ، اصول الحديث واحكامه ، ص٦٢.

(٥٠) الطوسي ، اختيار معرفة الرجال ، ج٢ ، ص٦٣٥ ، برقم٦٣٩.

(٥١) ينظر: المامقاني ، مقباس الهداية ، ج٢ ، ص٦٤.

(٥٢) الفيض الكاشاني ، مفاتيح الشرائع ، ج١ ، ص٤٠.

المصادر:

١. أحمد محمد شاكر، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ، مكتبة السنة ، ١٩٩٤.

٢. جعفر السبحاني، اصول الحديث واحكامه في علم الدراية ، مؤسسة الإمام الصادق(عليه السلام)، الطبعة السادسة ، ١٣٩٠/ ١٤٣٢ ق .

٣. ابن جماعة ، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي.

٤. ابن ابي حاتم ، العلل ،دار المعرفة ـ بيروت ، ١٩٨٥.

٥. الحاكم النيسابوري ، معرفة علوم الحديث ، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع ـ بيروت .

٦. ابن حجر العسقلاني :

• تقريب التهذيب ، تحقيق : حسن عباس قطب ، مؤسسة قرطبة ، ١٩٥٥.

• نخبه الفكر بشرح النزهة تحقيق : أسحاق عزوز ، مكتبة ابن تميمة ، ١٩٩٢.

• فتح الباري شرح صحيح البخاري ، تحقيق محب الدين الخطيب ومحمد فؤاد عبد الباقي ، دار الريان ، ط ١،١٤٠٧هـ .

• النكت على ابن الصلاح ، تحقيق : ربيع بن هادي المدخلي ، دار الراية ، ط ٤،١٤١٧.

٧. الحر العاملي ، تفصيل وسائل الشيعة الى تحصيل مسائل الشريعة ، تحقيق : محمد رضا الحسيني الجلالي ، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث ، قم ، د.ت .

٨. حمزة المليباري ، الموازنة بين منهج المتقدمين والمتأخرين ، دار ابن حزم ، ط ١، ١٩٩٥م.

٩. الخطيب البغدادي ، الكفايه في علم الرواية ، دار الكتب العلمية ١٩٨٨ م.

١٠. الخليلي ، الارشاد، تحقيق : محمد رأفت سعيد ، مكتبة الرشد ، ١٩٨٩.

١١. الذهبي ، ميزان الأعتدال ، دار الفكر ، ط ١،١٩٩٩.

١٢. رجب الحنبلي ، شرح علل الترمذي ، تحقيق : همام عبد الرحيم سعيد ، مكتبه المنار ـ الاردن ، ط ١، ١٩٨٧.

١٣. الزركشي ، النكت على مقدمة ابن الصلاح ، تحقيق : زين العابدين بن محمد ، مكتبة اضواء السلف ـ الرياض ط١،١٩٩٨.

١٤. الزيلعي ، نصب الروايه لأحاديث الهداية ، دار القبلة للثقافه الاتسلامية ـ جدة ، مؤسسة الريان ـ بيروت ، ط ١،١٩٩١.

١٥. السيوطي ، تدريب الراوي شرح تقريب النواوي ، تحقيق :عبد الوهاب عبد اللطيف ، دار الكتب العلميه ١٩٧٩.

١٦. الشريف المرتضى، الانتصار ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت ـ لبنان ، ط١ ، ١٤٣٣ـ ٢٠١٢.

١٧. الشهيد الثاني ، الرعاية في علم الدراية ، تحقيق : عبد الحسين محمد علي بقال ، مكتبة المرعشي النجفي الكبرى ، قم ـ ايران ، الطبعة الثالثة، ١٤٣٣هـ ـ ٢٠١٢م .

١٨. حسين سامي ، مباني تأصيل المصطلح الحديثي عند المسلمين ـ دراسة مقارنة، النجف، ٢٠٠٩م.

١٩. ابن صلاح ، علوم الحديث ، تحقيق : نور الدين عتر ، المكتبة العلمية ـ المدينة المنوره ، ١٩٦٦.

٢٠. الطوسي، محمد بن الحسن (ت٤٦٠هـ)

٠الاستبصار فيما أختلف فيه من الاخبار، تحقيق: حسن الموسوي الخرسان، الطبعة الرابعة، دار الكتب الإسلامية ـ طهران، ١٣٦٣ش.

٠ تهذيب الأحكام ، تحقيق، حسن الموسوي الخرسان، الطبعة الثالثة، دار الكتب الإسلامية ـ طهران، ١٣٦٤ش.

٢١. ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة ، تحقيق : عبد السلام هارون دار الجمل ـ بيروت ، ط ١، ١٤١١ هـ

٢٢ـ الفيض الكاشاني ، مفاتيح الشرائع ، تحقيق مهدي الرجائي ، مطبعة الخيام ، قم ، الناشر مجمع الذخائر الإسلامية.

٢٣. ابن قدامة المقدسي ، المنتخب من علل الخلال ، تحقيق طارق عوض الله ، مكتبة التوعية ، ط ١، ١٩٩٨.

٢٤. محمد ابو شهبة ، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث ، عالم المعارف ـ جدة ط١،١٩٨٣

٢٥. مسلم صحيح مسل م ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الحديث .

٢٦. المعلمي اليماني ، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل ، تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف ـ الرياض، ط٢، ١٤٠٦ هـ .

٢٧. ابن منظور ، لسان العرب ، تحقيق : احمد فارس ، دار الفكر ١٩٩٠.

٢٨. نور الدين عنتر ، منهج النقد في علوم الحديث ، دار الفكر ـ دمشق ، ط٣،١٩٩٢.

٢٩. النووي ، التقريب بشرح التدريب النووي ، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف ـ الخطيب البغدادي ، الجامع لأخلاق الراوي والسامع ، تحقيق : محمد رأفت سعيد ،١٩٨١.

٣٠. محمد جواد السلامي ، التفرد في رواية الحديث واثره في تقييم الرواة، بحث منشور في جامعة الكوفة ـ مجلة كلية الآداب، ٢٠١٨م.